



استخدام معيار القيمة المضافة لتقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لمعمل اسمنت الكوفة للمدة (2019-2023)

أ.د. فرحان محمد حسن
جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد
farhanm.aldbhawy@uokufa.edu.iq

الباحث. حسن علي فاخر
ديوان محافظة النجف
hasana.nafakhi@student.uokufa.edu.iq

المستخلص

تعد صناعة الاسمنت من الصناعات التحويلية المهمة في الاقتصاد الوطني، لارتباطاتها الامامية والخلفية ببقية القطاعات المختلفة، وذلك لأهمية صناعة الاسمنت في التنمية الاقتصادية وتطوير البنى التحتية للبلد واعادة اعمارها وتعزيز الناتج القومي، لذلك فان استخدام معيار القيمة المضافة لتقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لمعمل اسمنت يسهم بشكل فعال في توصيل المعلومات الدقيقة من خلال دراسة وتحليل البيانات للتوصل الى قرارات سليمة، حيث يعاني المعمل من ثلاث مشكلات اساسية هي انخفاض الطاقات الانتاجية وارتفاع تكاليف الانتاج وزيادة في اعداد العاملين، ومن خلال تطبيق معيار القيمة المضافة تم التوصل الى ابرز النتائج، هو انخفاض قيم القيمة المضافة خلال مدة الدراسة (-2023-2019)، في حين سجل معيار الرواتب والاجور الى القيمة المضافة نسب اعلى من الواحد الصحيح ويعد ذلك مؤشر سلبي، وقد توصلت الدراسة الى ابرز التوصيات وهي ضرورة الاعتماد على معيار القيمة المضافة من قبل المشاريع الصناعية لما له من اهمية في اتخاذ القرارات السليمة وتوفير الشفافية في الافصاح عن الارباح والخسائر للوحدة الاقتصادية، وعلى ادارة المعمل العمل على خفض تكاليف الانتاج عبر استخدام الاساليب والطرق الحديثة للإنتاج.



Using the value-added criterion to evaluate the efficiency of the economic performance of the kufa cement Factory For the period (2019-2023)

Hasan Ali Fakhir
Najaf Governorate Office

hasana.nafakhi@student.uokufa.edu.iq

Prof.Dr.Farhan Muhammad Hassan
University of Kufa, Faculty of
Administration and Economics

farhanm.aldbhawy@uokufa.edu.iq

Abstract

The cement industry is considered one of the important manufacturing industries in the national economy, due to its forward and backward connections to the rest of the various sectors. This is due to the importance of the cement industry in economic development, developing the country's infrastructure, rebuilding it, and enhancing the national product. Therefore, using the value-added standard to evaluate the efficiency of the economic performance of a cement factory contributes significantly. It is effective in communicating accurate information through studying and analyzing data to reach sound decisions. The factory suffers from three basic problems: low production capacities, high production costs, and an increase in the number of workers. By applying the value-added standard, the most prominent results were reached, which is the low value values. added during the study period (2019-2023), while the salaries and wages standard to value added recorded ratios higher than the correct one, and this is considered a negative indicator. The study reached the most prominent recommendations, which is the necessity of relying on the value added standard by industrial projects because of its importance. In making sound decisions and providing transparency in disclosing profits and losses for the economic unit, the factory management must work to reduce production costs through the use of modern methods and methods of production.



المقدمة

يعد التطور الصناعي في اي بلد معيارا لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري , لذلك فان القطاع الصناعي يمثل احدى الركائز المهمة للتنمية الاقتصادية حيث يتكون القطاع الصناعي من ثلاث مجموعات رئيسية من النشاطات , المجموعة الاولى الصناعات الاستخراجية والتي تهتم باستخراج المواد الخام في الطبيعة , والمجموعة الثانية الصناعات التحويلية التي تتولى معالجة المواد الخام بأجراء عمليات تحويلية عليها مثل تحويل المواد الاولية حجر الكلس والتراب الى مادة الاسمنت , المجموعة الثالثة هي الصناعات الخدمية التي تقوم بإنتاج وتوفير خدمات ذات طبيعة صناعية مثل تصليح المكائن . ان الصناعات التحويلية تعد من الصناعات المهمة بصورة خاصة لأنها تقلل من الاعتماد على النفط , وتساعد على تنويع مصادر الدخل القومي وتساهم ايضا في توفير السلع والخدمات الضرورية التي يحتاجها المجتمع دون اللجوء الى الاستيراد من الخارج , كذلك تساهم الصناعات التحويلية في خلق فرص كبيرة لسوق العمل . ان القطاع الصناعي في العراق مر بظروف صعبة في الفترات السابقة مرحلة الحصار الاقتصادي من سنة 1991 لغاية حرب سنة 2003 وما تلاها من تعرض القطاع الى التدمير بسبب اعمال القصف واعمال التخريب للمنشآت الصناعية , وعدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع , وتغيير توجهات السياسة الاقتصادية في العراق مثل قلة الدعم الحكومي لمنشآت القطاع العام , وضعف التخصيص الاستثماري , وسياسة فتح الحدود امام مختلف السلع والمنتجات المنافسة للمنتجات المحلية , ادى ذلك الى عدم استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الامثل مما تطلب اجراء دراسات للوقوف على الاسباب الحقيقية وراء تراجع القطاع الصناعي في العراق وعدم استغلال الموارد الاقتصادية ومن هذه الدراسات هي دراسة تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي للمشاريع الصناعية القائمة , ومن هذه المشاريع معمل اسمنت الكوفة اح معامل الشركة العامة للإسمنت العراقية (القطاع العام) والذي يتمحور موضوع البحث حول تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لمعمل اسمنت الكوفة للمدة (2019-2023).

اهمية البحث

ان عملية تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي للمشاريع الصناعية القائمة وما تفرزه من نتائج تسهم بشكل ايجابي في الكشف المبكر عن الانحرافات في الوحدات الاقتصادية ومعرفة مسبباتها ومعالجتها وبيان مدى قدرة هذه الوحدات في استغلال مواردها لتحقيق اهدافها.

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث يمكن ان تصاغ من خلال الفقرات الاتية :-



1-انخفاض الطاقات الانتاجية الفعلية والمخططة عن الطاقات التصميمية للمعمل خلال مدة الدراسة.

2-ارتفاع تكاليف انتاج الطن الواحد من الاسمنت المنتج وبالمقابل انخفاض ايرادات المعمل الاجمالية وارتفاع التكاليف الاجمالية , هل بسبب السياسة السعرية لبيع الاسمنت او اسباب اخرى؟

3-زيادة اعداد الموظفين في المعمل , هل هذه الزيادة اثرت بشكل ايجابي او سلبي على الانتاج والتكاليف الاجمالية للمعمل ؟

أهداف البحث

دراسة الواقع الاقتصادي لمعمل اسمنت الكوفة خلال المدة (2019-2023) باستخدام معيار القيمة المضافة , لغرض تحليل قيم معايير كفاءة الاداء وتحديد الانحرافات واسبابها ووضع المقترحات اللازمة لتحقيق أهداف المعمل المخططة والاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها , ان العمر الانتاجي للمعمل 47 سنة وهو يعمل بالطرق التقليدية (القديمة) وهذا يدل على انتهاء العمر الاقتصادي له , اضافة الى ذلك ان انشاء معامل في القطاع الخاص تعمل بالطرق الحديثة والتي تتميز بارتفاع كميات الانتاج وقلة تكاليف الانتاج , وبذلك فان المعمل لا يمكن ان يصل الى الطاقات التصميمية للإنتاج بدون زيادة تكاليف الانتاج بنسب اعلى من الايرادات , ومن ثم فان تطبيق معيار القيمة المضافة لتقويم كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل اسمنت الكوفة , من شأنه ان تشخص نقاط الضعف , وبالتالي تشخيص اسبابها ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

حدود البحث

ان حدود البحث الزمانية والمكانية هي :-

1-الحدود الزمانية : هي المدة (2019-2023)

2-الحدود المكانية: هي معمل اسمنت الكوفة في محافظة النجف الاشرف.

اولا :الاطار المعرفي

1 مفهوم تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي

تعد عملية تقويم الاداء احد الاساليب والوسائل المستخدمة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى الى تحقيق اهدافها بكفاءة وفعالية , حيث عرفت المنظمة العربية للتنمية الادارية عملية تقويم الاداء (التأكد من كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة افضل استخدام وذلك لتحقيق



الأهداف المخططة من خلال دراسة تقويم الأداء , واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح مسار العملية الإنتاجية بالمنظمة بما يحقق الأهداف المرسومة¹ . كما يمكن أن تعرف عملية تقويم الأداء بأنها (الطريقة الدورية للوصول الى الصورة الواقعية عن طريق مقارنة المؤشرات الفعلية بتلك المستهدفة خلال مدة زمنية محددة). فيما عرفه ديوان الرقابة المالية في العراق بأنه (فحص موضوعي تشخص بموجبه النظم وإدارة العمليات ونتائج النشاط والسياسات لجهة خاضعة لتقويم الأداء مع مقارنة الإنجاز الفعلي بالمخطط وتحديد الانحرافات وأسبابها ووضع الاقتراحات التي تعالجها وتوجيه الأداء نحو تحقيق الفاعلية والكفاءة الاقتصادية)² .

وكذلك تعني عملية تقويم كفاءة الاداء (أداة تستخدم للتعرف على نشاط المشروع , مستهدفه قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المخططة مسبقا , بغية التعرف على الانحرافات وتحديد اسبابها مع تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها) وهذا يعني ان جوهر عملية تقويم كفاءة الاداء تتمثل بالمقارنة بين ما هو تحقق فعلا وما هو مستهدف وخلال مدة زمنية معين³ .

2- أهمية تقويم الأداء الاقتصادي :

تظهر أهمية تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي من خلال عدة مجالات منها⁽⁴⁾:-

1- ان تقويم كفاءة الاداء يظهر قدرة الوحدة الاقتصادية على تنفيذ ما مخطط لها من أهداف من خلال مقارنة النتائج مع المستهدف منها مع اكتشاف الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها.
2- توجيه العاملين لأداء مهامهم وفق متطلبات الخطة الإنتاجية مع تحديد المكافآت التشجيعية نحو مستحقيها على ضوء أدائهم للخطة الإنتاجية وإبراز أفضل العناصر التي تستحق التقدم والترقية.

3- بيان كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة.

4 - يقدم صورة شاملة للإدارة العليا عن أداء الوحدة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني مع تحديده للمراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن أي انحراف وأسبابه والبيئة المحيطة به.

5 - إدراك العاملين لكيفية أداء مهامهم الوظيفية مقدماً من ثم توجيه الجهود للأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

6 - من الجوانب المهمة هو الترابط والعلاقات الأمامية والخلفية بين المشاريع، إذ أن مخرجات مشروع هي مدخلات لمشروع آخر، لذا فإن تخلف أحدهما سيؤثر في إنتاج الآخر، وهنا تظهر أهمية تقويم الأداء في ضمان إنجاز الخطط لتلك المشاريع.

7-ان عملية تقويم كفاءة الاداء تبين مدى قدرة الوحدة الاقتصادية من استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق أهداف المشروع الصناعي (الأهداف المرسومة) نظرا للعلاقة بين التخطيط والاستخدام الأمثل للموارد وخاصة في الدول التي تعتمد على التخطيط القومي.⁵



8- يسهم في رفع كفاءة العاملين وقياس مستوى نشاطهم وفعاليتهم اذ تشترك عملية التقويم في النشاط الاجتماعي , و تحسين مستوى العاملين في الجوانب الاقتصادية والعملية والصحية⁶.

9- يكشف عن منهج عملية الإنتاج بدون مبالغة، فيتم من خلاله تشخيص الملاكات الكفوة المستحقة للمكافئة ويميزها عن الآخرين لتكريمها، والكشف عن الملاكات التي بحاجة الى المساعدة للنهوض بأدائها الى مستوى الطموح وتحديد الفئات غير المنتجة والاستغناء عنها، ومن ثم يساعد في إيجاد نظام فعال للحوافز والترقيات⁽⁷⁾.

3- أهداف عملية تقويم الأداء الاقتصادي:

ان عملية تقويم الاداء الاقتصادي للمشروع الصناعي يتم تحديده من خلال معرفة الكفاءة الاقتصادية للمشروع وذلك من خلال استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة الاستخدام الأمثل وبالتالي فان هذه العملية تهدف الى تحقيق ما يأتي⁸:

- 1- الوقوف على مستوى إنجاز المشروع الصناعي (الوحدة الاقتصادية) للوظائف المكلفة بها مقارنة مع تلك الوظائف المدرجة في خطتها الإنتاجية مع الكشف عن مواطن الخلل والضعف ووضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
- 2 - التأكد من كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها على النحو الأمثل ولطريقة رشيدة لتحقيق أكبر عائد بأقل الكلف.

3- عملية التقويم ذات الاساس العلمي والتي تركز على أسس سليمة تعد نوعاً من الحوافز التي تشد هم التنظيم البشري في الوحدة الإنتاجية وتعمل على تفجير طاقاته نحو الأداء والإبداع، كما يؤدي تقويم الأداء الاقتصادي إلى التوجيه السليم للعاملين في أداء أعمالهم وذلك بما يقدمه إليهم من تكليف محدد بواجبات محددة في مواعيد معينة، الأمر الذي يساعدهم على أداء الأعمال بشكل سليم ومنتقن ووسيلة عادلة لتمييز العاملين .

4-ان تقويم الأداء الاقتصادي للمشروعات يعطي معلومات دقيقة وتصور واضح ومحدد عن مدى التقدم في تنفيذ تلك المشاريع للخطة الاقتصادية ومدى إمكانية تحقيق الأهداف التخطيطية الإجمالية عن المشاريع . إذ أن تقويم أداء عمل مشروع هو مرحلة لتقويم الأداء الشامل للاقتصاد القومي كون المشاريع الاقتصادية تكون القاعدة الأساسية للقطاعات الاقتصادية التي بمجموعها تكون الاقتصاد الوطني⁹.

5-التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي والمتناسق بين القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة، إذ يساعد تقويم الأداء على التثبت من توازن الموارد والاستخدامات على مستوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة ومن ثم على الصعيد القومي .



6- تحديد مراكز المسؤولية (المراكز الانتاجية والادارية) ومسؤولية كل الاقسام الرئيسية والفرعية والمستويات وبالتالي رفع كفاءة الوحدة الاقتصادية من خلال تثمين جهود المتميزين ومحاسبة المقصرين , والتي تعد وسيلة لتحديد وتثمين جهود العاملين المتميزين في الاداء.¹⁰

7- يعمل تقويم الاداء الى ايجاد نوع من المنافسة ما بين الاقسام الانتاجية والوحدات الانتاجية في الوحدة الاقتصادية مما يدفع الى تحسين مستوى اداء الوحدة الانتاجية.¹¹

تختلف أسس التقويم الاقتصادي من قطاع الى اخر ومن مشروع الى اخر , وذلك اعتمادا على نوع النشاط الذي يزاوله المشروع الصناعي وحجمه, أما الاسس العامة فهي¹² :-

معيار القيمة المضافة

تعد القيمة المضافة بمثابة تقرير مهم بالنسبة للأطراف المختلفة ذات المصلحة في الوحدة الاقتصادية, حيث تعرض القيمة المضافة معلومات مهمة لبيان قدرة الوحدة الاقتصادية على تكوين الثروة والاسهام في الدخل القومي وترشيد القرارات الادارية , حيث يقصد بمفهوم القيمة المضافة (value added) الفارق ما بين قيمة السلعة المنتجة وتكلفة المواد والمستلزمات اللازمة في انتاجها , وتتكون القيمة المضافة من الاجور والارباح والفوائد والايجارات التي تضيفها المشروع الصناعي الى المخرجات⁽¹³⁾. وتعتبر ايضا عن قيمة ما اضافته المشروع الصناعي على الخدمات والمواد الاولية التي استخدمتها والمحوالة اليها من الانشطة والوحدات الاقتصادية الأخرى⁽¹⁴⁾. ان قائمة القيمة المضافة تظهر الثروة المكونة لأصحاب المصلحة جميعهم بدلا من حملة الاسهم وحدهم وهي تستخدم لتوصيف الاداء باعتبارها مقياسا للثروة التي كونتها الوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة , كما تعد مقياسا لأداء المساهمين في النشاط (كالعاملين واصحاب راس المال والحكومة) . اما بالنسبة للأرباح فهو جزء من القيمة المضافة لأجور وتوزيعات الارباح والضرائب والفوائد والاموال المخصصة لاستشارات جديدة تشكل جميعها مكونات القيمة المضافة. ان هذا المفهوم مهما لأنه يعكس تغيرا اجتماعيا يتمثل بتضاؤل سلطة حملة الاسهم وازدياد سلطة الحكومة والنقابات العمالية⁽¹⁵⁾.

وتتمثل اهمية القيمة المضافة بما يأتي⁽¹⁶⁾ :-

1- ان النسب المحتسبة على اساس القيمة المضافة (نسبة الرواتب والاجور ونسبة الضرائب والمبيعات الى القيمة المضافة) تعد اداة تشخيص وتقدير , حيث تكمن فائدة دراسة اتجاهات هذه النسب ومقارنتها مع الوحدات الاقتصادية الأخرى.



2-تعني قائمة القيمة المضافة قبول الادارة بمسؤولياتها اتجاه المستخدمين , اي تعرض القيمة (الثروة)المكونة من قبل اصحاب راس المال والعاملين الادارة , وتوزيع هذه القيمة وهي بذلك تعد كمقياس افضل من نسبة الربح الى راس المال المستخدم.

3-تعد قائمة القيمة المضافة اداة ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بحسابات الدخل القومي , حيث تبين القيمة المضافة من قبل المشروع الصناعي مدى مساهمة المشروع في الدخل القومي.

ويمكن ان تستخرج القيمة المضافة حسب الصيغتين التاليتين:

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج .

القيمة المضافة الإجمالية = الاجور+ الفوائد+الايجار+الارباح

وتنقسم مستلزمات الإنتاج الى : مستلزمات سلعية وهي السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية مثل الخامات الأساسية و المواد الأولية والسلع الوسيطة وغيرها ، ومستلزمات خدمية وهي تلك الاستخدامات التي تدخل في العملية الإنتاجية وبصورة غير مباشرة مثل خدمات الصيانة والنقل , لذلك فأن معيار القيمة المضافة يعد اهم المعايير الاقتصادية لتقويم الوحدات والمشاريع الصناعية على اسهامات عوائد عناصر الانتاج (العمل , الارض, التنظيم, وراس المال) والوضع الاقتصادي للمشروع الصناعي .

ثانيا: الاطار العملي

1-القيمة المضافة للمدة(2019-2023):

يمكن استخراج القيمة المضافة الاجمالية من البيانات الواردة في الجدول (1) الاتي :

جدول (1)القيمة المضافة للمدة (2019-2023)

السنة	قيمة الانتاج دينار 1	اجمالي التكاليف دينار 2	قيمة مستلزمات الانتاج دينار 3	قيمة الرواتب والاجور/دينار 4
2019	53,257,469,175	67,662,417,193	41,124,407,305	22,846,142,113
2020	54,243,674,713	63,561,217,793	36,362,168,109	23,138,539,999
2021	56,346,584,305	70,229,305,352	41,126,170,349	25,126,998,893
2022	68,137,864,586	74,783,485,736	41,253,857,086	27,146,236,014
2023	79,051,040,373	87,959,125,841	51,801,820,180	30,528,539,096

المصدر: بالاعتماد على بيانات القسم المالي ,معمل اسمنت الكوفة, ميزان المراجعة السنوي.

ومن خلال تطبيق المعادلة الاتية :-

القيمة المضافة الاجمالية =قيمة الانتاج -قيمة مستلزمات الانتاج



يمكن استخراج القيمة المضافة الاجمالية السنوية , وكما يأتي :-

جدول (2) القيمة المضافة الاجمالية للمدة (2019-2023)

السنة	قيمة الانتاج دينار 1	قيمة مستلزمات الانتاج /دينار 2	القيمة المضافة الاجمالية/دينار 3
2019	53,257,469,175	41,124,407,305	12,133,061,870
2020	54,243,674,713	36,362,168,109	17,881,506,604
2021	56,346,584,305	41,126,170,349	15,220,413,956
2022	68,137,864,586	41,253,857,086	26,884,007,500
2023	79,051,040,373	51,801,820,180	27,249,220,193

المصدر : العمود رقم (1+2) من الجدول (1), العمود رقم (3) من احتساب الباحث.

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان اعلى قيمة مضافة بلغت (27,249,220,193) في عام 2023 وهي نسبة مرتفعة اذا قورنت ببقية سنوات الدراسة ويعزى السبب في ذلك الى ارتفاع مقدار قيمة الإنتاج في هذا العام وقيمة الرواتب والاجور ، في حين سجلت سنة 2019 اقل قيمة مضافة بلغت (12,133,061,870) والسبب في ذلك يعود الى انخفاض قيمة الإنتاج وانخفاض قيمة الرواتب والاجور . وبشكل عام فأن انخفاض القيمة المضافة له عدة أسباب منها الازمات المالية والاقتصادية التي يعاني منها البلد وهذه تؤثر سلبا على مقدار الإنتاج والأجور بالنسبة للمعمل وتؤثر بشكل كبير على المستهلكين، ويمكن معالجة الانحراف فيها من خلال تقديم الدعم الحكومي لهذه الصناعة المتمثل بتحفيز سوق البناء والانشاءات من خلال تشجيع المستثمرين للعمل فيه وتقديم قروض للبناء وكذلك منع الاستيراد، واجراء تحديثات في المعمل ترفع طاقته الإنتاجية.

2- القيمة المضافة الصافية :-

يمكن استخراج صافي القيمة المضافة السنوية من المعادلة الاتية ¹⁷ :-

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الاجمالية – (مستلزمات الانتاج + قيمة الاندثار)

جدول (3) القيمة المضافة الصافية الارقام بالدينار

السنة	القيمة المضافة الاجمالية 1	قيمة مستلزمات الانتاج 2	قيمة الاندثار 3	القيمة المضافة الصافية 4
2019	12,133,061,870	41,124,407,305	4,079,131,349	8,053,930,521
2020	17,881,506,604	36,362,168,109	4,434,745,636	13,446,760,968
2021	15,220,413,956	41,126,170,349	4,310,312,092	10,910,101,864
2022	26,884,007,500	41,253,857,086	6,737,745,744	20,146,261,756
2023	27,249,220,193	51,801,820,180	7,281,107,599	19,968,112,594



المصدر: العمود رقم(3) بالاعتماد على بيانات القسم المالي, معمل اسمنت الكوفة, ميزان المراجعة السنوي, العمود رقم(4) من احتساب الباحث.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان القيمة المضافة الصافية لكل مدة الدراسة هي قيم موجبة وهذا مؤشر جيد , حيث سجلت سنة 2019 اقل قيمة مضافة صافية بسبب انخفاض القيمة المضافة الاجمالية , في حين سجلت سنة 2022 اعلى قيمة مضافة صافية بالرغم من ان سنة 2023 سجلت اعلى قيمة مضافة اجمالية بسبب ارتفاع قيمة الاندثرات لسنة 2023

3- معيار قدرة متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة الاجمالية :

حيث يمكن اعتبار هذا المعيار مقياس لإنتاجية العامل, ويمكن حسابه من الجدول(4)الآتي:

جدول (4)متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة الاجمالية

السنة	عدد العاملين	القيمة المضافة الاجمالية/دينار	انتاجية العمل
	1	2	2/1 3
2019	1924	12,133,061,870	6,306,165
2020	1984	17,881,506,604	9,012,856
2021	2140	15,220,413,956	7,112,343
2022	2425	26,884,007,500	11,086,189
2023	2506	27,249,220,193	10,873,591

المصدر: العمود رقم(1) بالاعتماد على بيانات القسم المالي, معمل اسمنت الكوفة, ميزان المراجعة السنوي, العمود رقم(2) من الجدول(2), العمود رقم(3) من احتساب الباحث.

يلاحظ من الجدول اعلاه انخفاض انتاجية العمل للسنوات (2019,2020,2021) وذلك بسبب انخفاض القيمة المضافة الاجمالية , في حين سجلت السنتين (2023,2022) ارتفاع انتاجية العمل بسبب ارتفاع القيمة المضافة الاجمالية .

4-معيار تطور القيمة المضافة :-

يمكن حساب هذا المعيار من خلال المعادلة الآتية :-

$$\text{تطور القيمة المضافة الاجمالية} = \frac{\text{القيمة المضافة للسنة الحالية} - \text{القيمة المضافة للسنة السابقة}}{\text{قيمة المضافة للسنة السابقة}} \times 100$$

ومن خلال تطبيق المعادلة نحصل على نسبة تطور القيمة المضافة خلا مدة الدراسة وحسب الجدول (5)الآتي :-

جدول (5)نسبة تطور القيمة المضافة الاجمالية للمدة (2023-2019)

السنة	القيمة المضافة الاجمالية/دينار	نسبة تطور القيمة المضافة الاجمالية %
2019	12,133,061,870	-
2020	17,881,506,604	47
2021	15,220,413,956	-15



76	26,884,007,500	2022
1.3	27,249,220,193	2023

المصدر: العمود رقم(1) من الجدول (2)، العمود رقم(2) من احتساب البحث

يلاحظ من الجدول (5) ان سنة 2021 سجلت تطور للقيمة المضافة بالسالب وذلك بسبب ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج اعلى من سنة 2020 وعدم تحقيق قيمة للإنتاج توازي ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج لسنة 2021 ، في حين سجلت السنة التالية 2022 اعلى تطور للقيمة المضافة بسبب تحقيق قيمة للإنتاج اعلى من سنة 2021 مع عدم ارتفاع في قيمة مستلزمات الانتاج لنفس السنة مقارنة بالسنة 2021.

5-نسبة الرواتب والاجور الى القيمة المضافة :-

يعبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة الرواتب والاجور في تكوين القيمة المضافة الاجمالي ، ويمكن حساب هذا المعيار من المعادلة الاتية¹⁸:-

$$\text{نسبة الرواتب والاجور الى القيمة المضافة} = \frac{\text{الاجور والرواتب}}{\text{القيمة المضافة}}$$

ومن خلال تطبيق المعادلة في الجدول (6) الاتي :-

جدول (6)نسبة الرواتب والاجور الى القيمة المضافة الاجالية

السنة	القيمة المضافة الاجمالية/دينار	قيمة الرواتب والاجور/دينار	نسبة الرواتب والاجور الى القيمة المضافة %
	1	2	3
2019	12,133,061,870	22,846,142,113	1.88
2020	17,881,506,604	23,138,539,999	1.3
2021	15,220,413,956	25,126,998,893	1.65
2022	26,884,007,500	27,146,236,014	1.01
2023	27,249,220,193	30,528,539,096	1.12

المصدر : العمود رقم (1) من الجدول(3)، العمود(2) من الجدول(1)، العمود رقم(3) من احتساب الباحث.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان نسب تكوين القيمة المضافة من الرواتب والاجور هي اكبر من الواحد الصحيح ، ونستنتج من ذلك عدم تحقيق ارباح التي يمكن وصفها احد عناصر تكوين القيمة المضافة الاجمالية خلال مدة الدراسة لانخفاض القيمة المضافة الاجمالية عن قيمة الرواتب والاجور .

الاستنتاجات

1-سجلت مؤشرات القيمة المضافة تذبذبا في مستوى اداء المعمل خلال مدة الدراسة ، فبعضها سجل نسباً مقبولة كما هو الحال في مؤشر القيمة المضافة الاجمالية لكنها ليست بالمستوى المطلوب ، فيما سجلت نسباً غير مقبولة في بقية المؤشرات.



- 2- سجلت قيم القيمة المضافة الصافية قيم موجبة خلال مدة الدراسة , وهذا يعد مؤشر ايجابي بالرغم من انخفاض القيمة المضافة الصافية خلال مدة الدراسة .
- 3- سجلت سنة 2022 اعلى نسبة لتطور القيمة المضافة خلال مدة الدراسة , حيث سجلت نسبة (76%) في حين سجلت سنة 2021 اقل نسبة تطور (-15 %) وذلك بسبب انخفاض قيمة الانتاج وارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج.
- 4- بين معيار نسبة الرواتب والاجور الى القيمة المضافة نسب اكبر من الواحد الصحيح خلال مدة الدراسة , وبما ان الرواتب والاجور والارباح هي من العناصر المكونة للقيمة المضافة , يدل على عدم تحقيق المعمل اي ارباح خلال مدة الدراسة .
- 5- ان ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج خلال مدة الدراسة يبين ان المعمل يحتاج الى اعمال صيانة لتأهيل الخطوط الانتاجية , بالإضافة فان ارتفاع قيمة الرواتب والاجور بسبب ارتفاع اعداد العاملين لم يساهم بشكل فعال في زيادة قيمة الانتاج .

توصيات

- 1- ضرورة الاعتماد على معيار القيمة المضافة من قبل المشاريع الصناعية لما له من اهمية في اتخاذ القرارات السليمة وتوفير الشفافية في الافصاح عن الارباح والخسائر للوحدة الاقتصادية.
- 2- على ادارة المعمل العمل على خفض تكاليف الانتاج عبر استخدام الاساليب والطرق الحديثة للإنتاج , وكذلك رفع مستوى انتاجية الفرد العامل لتحقيق اعلى مستوى انتاجي يؤدي بالنهاية الى تخفيض كلفة المنتج النهائي بمقدار ينافس المنتج في القطاع الخاص , او رفع سعر المنتج النهائي بمستوى لا يفقده قوة المنافسة معه.
- 3- الانفتاح على الجامعات ومراكز البحث العلمي في جميع التخصصات العلمية، وضرورة رفد المؤسسات العلمية بالمشاكل والمعوقات التي تواجه ادارة المعمل لغرض بحثها وايجاد الحلول العلمية المناسبة لها.
- 4- ضرورة اعتماد نظام حوافز فعال، يتم فيه ربط الاجور بالانتاجية لتحفيز العاملين وتشجيعهم على الانتاج بمهارة بما يؤدي الى رفع كفاءة الانتاج وتحقيق الاهداف المخططة.

المصادر:

اولا: المصادر العربية



أ- الكتب

1. حسن جهاد فليح, (1980), تقييم الاداء في الانشطة الانتاجية, دار الرسالة للطباعة, بغداد.
2. حميد جاسم واخرون, (1979), الاقتصاد الصناعي, دار الكتب للطباعة والنشر, بغداد.
3. حميد عبد المطلب, (2006), دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية, الدار الجامعية, مصر.
4. عبد الحلیم نصار الفوارعه, (1982), رقابة كفاءة الاداء, ديوان المحاسبة الاردني, عمان.
5. علي عباس, (2008), الرقابة الادارية في منظمات الاعمال, اثناء للنشر والتوزيع, الشارقة.
6. غسان برهان الدين قلعاوي, (1998), رقابة الاداء, دار كنعان للدراسات والنشر, دمشق.
7. فلاح حسن الحسني, (2000), الادارة الاستراتيجية, دار وائل للنشر, عمان.
8. كاظم جاسم العيساوي, (2013), دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان.
9. مجيد عبد جعفر الكرخي, (2001), مدخل الى تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, ص40.
10. محمد هشام خواجكية, (2004), دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية, دار الثقافة, الاردن.

ب- البحوث والمجلات

1. المنظمة العربية للتنمية الادارية, (2009), قياس كفاءة الاداء كمدخل لتحسين جودة الاداء المؤسسي, الامارات العربية المتحدة.
2. المدرس المساعد بشرى حكمت عبد الواحد, الدكتورة خلود عاصم وناس &, الاستاذ المساعد بان هاني ايوب. (2011). دور قائمة القيمة المضافة في تقويم أداء الشركة Journal of Baghdad College of Economic sciences University, (26).
3. جمهورية العراق, ديوان الرقابة المالية, (1995), تقويم أداء المشروعات العامة, بغداد.
4. جمهورية مصر العربية, ديوان المحاسبة, (1995), تقويم أداء المشروعات العامة, بحث مقدم للجمعية العربية العامة لأجهزة الرقابة العليا.
5. صدى عبد الخالق الياسري, (2012), تصميم برنامج حاسوبي لقياس كفاءة اداء المعامل التابعة لقطاع التشييد, مجلة القادسية للعلوم الهندسية, 5 (1)
6. عمر طارق القاضي, (2000), التقويم المالي والاقتصادي للشركة العامة للصناعات الجلدية للمدة (1987-1996), رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, (غير منشور).



7. الدكتور موفق خزل حمد & ,الاستاذ المساعد الدكتور ماهر صبري درويش. (2011). الاثر
الفعال للميزه الابداعيه في تحسين كفاءة الاداء دراسه تحليليه لأراء عينه من مدراء الشركة العامه
للصناعات الكهربائيه في ديالى Journal of Baghdad College of Economic sciences
University, (27).

ثانيا : المصادر الاجنبية

1-Kam,Vernon, (1990),"Accounting Theory"2 Ed. John Wiley & Sons
,Singapor

- 1 المنظمة العربية للتنمية الادارية, (2009), قياس كفاءة الاداء كمدخل لتحسين جودة الاداء المؤسسي , الامارات العربية المتحدة,ص121.
- 2 حميد جاسم واخرون , (1979), الاقتصاد الصناعي , دار الكتب للطباعة والنشر , بغداد , ص250.
- 3 كاظم جاسم العيساوي (2013), دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات , دار المناهج للنشر والتوزيع , عمان.ص256.
- 4 أ- جمهورية العراق, ديوان الرقابة المالية,(1995), تقويم أداء المشروعات الاستثمارية العامة، تقرير مقدم في الدورة العادية الخامسة للجمعية العامة لمجلس الرقابة العربية، بيروت، ص137.
- ب- عبد الحليم نصار الفوارعة،(1982)، رقابة الكفاءة والأداء، ديوان المحاسبة الأردني، عمان، ص20.
- 1 علي عباس،(2008)، الرقابة الادارية في منظمات الاعمال، الشارقة، اثناء للنشر والتوزيع ، ص250
- 2 الدكتور موفق خزل حمد & ,الاستاذ المساعد الدكتور ماهر صبري درويش. (2011). الاثر الفعال للميزه الابداعيه في تحسين كفاءة الاداء دراسه تحليليه لأراء عينه من مدراء الشركة العامه للصناعات الكهربائيه في ديالى Journal of Baghdad College of Economic sciences University, (27).
- 7 صدى عبد الخالق الياسري،(2012)، تصميم برنامج حاسوبي لقياس كفاءة اداء المعامل التابعة لقطاع التشييد، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، 5 (1)، ص3.
- 8 مجيد عبد جعفر الكرخي،(2001)، مدخل الى تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية ،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ص40.
- 9 جمهورية مصر العربية , ديوان المحاسبة , 1995 , تقويم اداء المشروعات العامة , بحث مقدم للجمعية العربية العامة الاجهزة الرقابة , ص 111.
- 10 عمر طارق القاضي, (2000) , التقويم المالي والاقتصادي للشركة العامة للصناعات الجلدية للمدة (1996-19987), رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , ص 73.
- 11 فلاح حسن الحسني , (2000) , الادارة الاستراتيجية , دار وائل للنشر , عمان , ص 233.
- 12 حسن جهاد فليح , (1980) , تقييم الاداء في الانشطة الانتاجية , دار الرسالة للطباعة , بغداد , ص32.
- 13 كاظم جواد العيساوي , مصدر سابق , ص 279.
- 14 غسان برهان الدين قلعواوي,(1998) ,رقابة الاداء,ط1, دار كنعان للدراسات والنشر , دمشق, ص176.
- 1-Kam,Vernon, 1990,"Accounting Theory"2 Ed. John Wiley & Sons ,Singapor,p315.
- 16 المدرس المساعد بشرى حكمت عبد الواحد, الدكتور خلود عاصم وناس & ,الاستاذ المساعد بان هاني ايوب. (2011). دور قائمة القيمة المضافة في تقويم أداء الشركة Journal of Baghdad College of Economic sciences University, (26).
- 17 حميد عبد المطلب , (2006), دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ,الدار الجامعية ,مصر , ص380.
- 18 محمد هشام خواجكية , (2004), دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية ,دار الثقافة ,الاردن , ص471.